التفسير بالمأثور: قيمته العلمية، وأنواعه ومصادره

Al- Tafseer-al Mathur: it's Status, kinds & their Sources

*د/ طاهر محمود محمد يعقوب

Abstact

The main objective of the Quranic exegesis is to Cognizance of the extracting the orders. Through the "Transcribed Method" cognizance of exegesis can be made easily, because "Transcribed Method" is basis on the sayings of Prophet Muhammad (PBUH), their companions & Ancestors. As this is fact, that every discussion has their own method & every sort of knowledge has their own experts/specialists. So, it is obligatory to know the particular person/experts of the specific field. In this article, describes the importance of exegesis kinds of Transcribed Method & their basic sources.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين ، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على رسوله الصادق الأمين، وعلى آله الأطهار وصحبه الأبرار الثلة المجتباة والصفوة المختارة من خلص البشرية، ومن تبعهم من أصحاب القرون المفضلة المشهود لهم بالخيرة والأفضلية، بإحسان وإخلاص إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا البحث بعنوان: " التفسير بالمأثور:قيمته العلمية، وأنواعه ومصادره " . وتقتضي طبيعة البحث أن تكون عناصره وموضاعاته الرئيسية كالتالي:

أولا : أهمية الموضوع .

ثانيا : تعريف التفسير بالمأثور

ثالثا : أقسام التفسير بالمأثور

رابعا : القيمة العلمية لتفسير الصحابة

خامسا : مصادر التفسير بالمأثور

---

*الأستاذ المساعد بجامعة أردو الفيدرالية للفنون والعلوم والتكنالوجيا بإسلام آباد، ورئيس قسم الآداب و الدراسات الإسلامية بها (سابقا).

أولا : أهمية الموضوع :

إن غاية علم التفسير هي معرفة معاني القرآن الكريم، وإدراك مراميه، واستنباط أحكامه وحِكمه، وسنام هذه المعرفة وذروتها التفسير بالمأثور أو التفسير بالرواية الصحيحة؛ لأهميته الكبرى في فهم القرآن الكريم فهماً صحيحاً سليماً من الزلل والانحراف.

والتفسير بالمأثور من أشرف أنواع التفسير وأتقنها وأفضلها على الإطلاق؛ لأنه تفسير من رب العالمين الذي هو منزل القرآن الكريم، أو من رسوله الكريم الذي نزل عليه القرآن المبين صلوات الله وسلامه عليه، أو تفسير صحابي عاصر التنزيل وعرف التأويل ومارس التطبيق به في حياته، أو تفسير تابعي نهل من منهل النبوة وارتوى من نبعها الصافي بواسطة الصفوة المختارة والثلة المجتباة من الصحابة المفسرين النابعين.

ولكل بحث منهج، ولكل علم أصول، ولكل فن رجال، فلا بدّ من تحديد المنهج الذي يسار عليه، ومن تعيين المسلك الذي يُتمسك به، ومن معرفة أولئك الرجال الذين يؤخذ من أفواههم ومن تراثهم الذي خلفوه لنا.

والبحث في التفسير يقتضي أن يكون له منهج سليم وطريق دقيق حتى يُجتنب من الوقوع في الزلل والخطأ، قال مسروق رحمه الله تعالى " :اتقوا التفسير فإنما هو الرواية عن الله تعالى."[1]

والتفسير من حيث مبدأه ومصدره ينقسم إلى قسمين :

التفسير بالمأثور ويسمّى: التفسير بالرواية، والتفسير النقلي.

والتفسير بالرأي، ويسمى: التفسير بالدراية، والتفسير العقلي.

تعريف التفسير بالمأثور وأهميته :

هو ما جاء في القرآن أو السنة أو كلام الصحابة بياناً لكلام الله تعالى من كتابه [2]

واختلفوا فيما نقل عن التابعين رحمهم الله هل هو من التفسير بالمأثور أو من التفسير بالرأي.وقد ألحق جماعة من أهل العلم تفسير التابعين بالتفسير بالمأثور لاعتبارهم عايشوا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، واستقوا علومهم منهم، فكانوا من السلف الأخيار، وكتب التفسير بالمأثور المشحونة بأقوالهم وتفاسيرهم خير شاهد على ذلك.

فالتفسير بالمأثور هو الذي يعتمد على صحيح المنقول، وهو الذي يجب اتباعه والأخذ به؛ لأنه طريق المعرفة الصحيحة، وهو سبيل آمن للحفظ من الزلل والزيغ من كتاب الله تعالى [3]

"وليس من الحق الاعتقاد بأن التصنيف في التفسير بالمأثور عمل آلي ليس لصاحبه من عمل فيه إلا النقل، بل إن هذا النوع من التفسير يحتاج إلى جهد من المفسر وجهد من القارئ للتفسير لتحري مذهب المفسِّر، جهد من المفسر ليجمع حول الآية "ما يرى "أنها متجهة إليه فيقصد إلى "ما يتبادر إلى ذهنه "من معناها، وتحت هذا التأثير قد يقبل مروياً ويعني به ولو لم يكن صحيحاً ويرفض مروياً حين لا يرتاح إليه، وجهد من القارئ

لاستشفاف مذهب المفسر وآرائه وتحري الآثار التي رفضها المفسر لعدم موافقتها له.ومن ثم كان التفسير المأثور لصاحب الرأي من أخطر التفاسير حيث أن المفسر بالرأي ينص على رأيه صريحاً بينما ذو الرأي المفسر بالمأثور يلبس آراءه ثوب المأثور فيخدع به من لا يعرف صحيحه من ضعيفه.

ولا يقلل هذا بحال من الأحوال من قيمة التفسير بالمأثور؛ إذ المراد بثناء العلماء ما صح من التفسير بالمأثور وليس ما دونه." [4]

فلا بدّ من التفسير بالمأثور لمن أراد أن يستجيب لله تعالى فيتدبر كلام الله ويفسره سواء كان على طريقة التفسير الموضوعي أو التحليلي أو المقارن، وكذا لمن أراد أن يفسّر بالرأي يتحتم عليه أن يطلع على معرفة:أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والمكي والمدني، والغريب والمشكل، والوقف والابتداء، والقراءات وأوجهها، والقراءات الشاذة التفسيرية والأحاديث المبينة للمجمل والمفسرة للمبهم، والأحاديث المخصصة للعام والمقيدة للمطلق، والأحاديث الواردة في فضائل القرآن، كل هذه المعارف والعلوم منبثقة من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة ولا يستقيم التفسير إلا بها ولا يتجلى معنى النصوص القرآنية إلا معها، ،كما أن هذه العلوم لا تؤخذ إلا بالنقل الصحيح ولا تنفك عن التفسير بالمأثور بل هي نابعة منه .

وهذه العلوم من الشروط الأولية التي ينبغي أن تتوفر فيمن أراد أن يتصدى لتفسير القرآن بالرأي.

ذكر الإمام السيوطي خمسة عشر علماً يجب للمفسر أن يجيدها، منها هذه العلوم المذكورة، ثم نقل عن بعض أهل العلم [5] أنه قال: "فهذه العلوم التي هي كالآلة للمفسر لا يكون مفسراً إلا بتحصيلها،فمن فسّر بدونها كان مفسراً بالرأي المنهي عنه، وإذا فسر مع حصولها لم يكن مفسراً بالرأي المنهي عنه. [6]

أقسام التفسير بالمأثور:

والتفسير بالمأثور على أربعة أقسام:

1- تفسير القرآن بالقرآن.

2- تفسيره بالسنة النبوية.

3- تفسيره بأقوال الصحابة .

4- تفسيره بأقوال التابعين .

وإليك بيان ذلك في السطور التالية:

القسم الأول :تفسير القرآن بالقرآن:

من أعظم خصائص الأمة الإسلامية وأكبر فضائلهم أن الله Y قد تكفل كتابه المنزل إلى أفضل الأنبياء صلى الله عليه وسلم المرسل إلى خير الأمم، بالحفظ والبيان حيث قال تعالى:

إنانحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون [7] وقال:إن علينا جمعه وقرآنه، فإذا قرأناه فاتبع قرآنه، ثم إن علينا بيانه [8] وعدَ سبحانه ووعده حق لا شكّ فيه وقوله صدق لا مرية فيه، فبيّن وفصّل بأدق أساليب الفصاحة والبلاغة قال تعالى: كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير [9] وقال تعالى: كتاب فصلت آياته قرآناً عربياً لقوم يعلمون [10] وقالY:كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تعقلون[11]ففي هذه الآيات الكريمات ونظائرها أخبرالله تعالى عن تفصيل آيات كتابه وتبيينها وإيضاح معانيها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:مبيناً أهمية التفسير بالقرآن: فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكانه فإنه قد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر" [12]

وذكر العلاّمة الشنقيطي رحمه الله: أن العلماء أجمعوا على أن أشرف أنواع التفسير وأجلّها قدراً تفسير القرآن بالقرآن. [13]

فإذا كان هذا النوع من التفسير بهذه المكانة العالية فلا ريب في كونه منهجاً تأصيلياً وطريقاً صحيحاً لتفسير القرآن الكريم.

ولذا يجب على الناظر في القرآن والمفسر لآياته أن يجيل نظره في سور القرآن وآياته ليقف على تفصيل ما أجمل في بعض المواضع ويُبيّن في مواضع أخرى، أو أطلق في موضع وقُيد في موضع آخر، أو ذكر معه حكم في موضع ولم يُذكر الحكم في الموضع الآخر ...أو غير ذلك مما عُرف من وجوه المخاطبات القرآنية، فإن هذا القرآن ذو معان مترابطة، وذو مفاهيم متناسقة، بعضها آخذ بحجز بعض، فلا بدّ من استقراء معانيه، وربط بعضها ببعض [14]

قسمان لتفسير القرآن بالقرآن:

وتفسير القرآن بالقرآن ينقسم إلى قسمين:

أحدهما :توقيفيّ لا اجتهاد فيه ولا نظر.وهو: أن يكون في الكلام لبس وخفاء فيأتي بما يزيله ويفسره، [15] إما بعده مباشرة، أو في موضع آخر وارد مورد البيان له.

فهذا القسم ولا شك أنه من أبلغ أنواع التفسير وأتقنها ولا قول لأحد معه، ومثله لا يُختلف فيه، وهو الذي يُصنَّف من التفسير بالمأثور.

والآخر :اجتهاديّ، يعتمد على صحة الاستنباط وقوة نظر المفسِّر وتجرده في قربه من الصحة أو بعده عنها، وذلك بأن يحمل معنى آية على آية أخرى تكون مبينة وشارحة للآية الأولى، وهذا النوع منه المقبول ومنه المردود كأيّ اجتهاد في تفسير آية، ولا اعتبار في قبوله بكونه فُسّرت آية بأخرى، فكثيراً ما تُجعل الآية أو لفظ منها لما ليس مثله، وقد يكون حمل الآية على الأخرى اجتهادا مجرداً خالياً من الهوى والبدعة؛ لكنه خلاف

الراجح، لوجود معارض أقوى منه، واعتضاد غيره بوجه من وجوه الترجيح، إذا تقرر هذا، فالمعتبَر في هذا هو صحة النظر، وقوة الاستنباط، والتجرد من كل هوى وبدعة، فإذا توفّر هذا وسلم من المعارض الأقوى منه فهو مرجّح للقول الموافق له على ما خالفه من الأقوال. (16)

فبهذا التقسيم للتفسير بالمأثور يعرف الفرق بين المقبول منه والمردود وبين المحمود منه والمذموم.كما أنه يكشف كثيراً من الشبهات ويزيل معظماً من الأوهام التي ترد من قبل أهل البدع والأهواء الذين يفسرون القرآن بالقرآن حسب زعمهم -ويجعلون بعض الآيات نظائر بعض -وهي ليست كذلك -لتصحيح و تأييد ما ذهبوا إليه من بدعهم وأهوائهم.

القسم الثاني :تفسير القرآن بالسنة:

لقد بعث الله نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق، ونزل عليه القرآن معجزة خالدة، وكتاب هداية، وأمره أن يبلغه للناس جميعاً، مفسراً وشارحاً له، قال تعالى: يا أيها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته والله يعصمك من الناس ،(17) وقال تعالى: وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبيّن لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون (18) فبلّغه على أتم وجه، وأدى حق تبليغه على أكمل صورة، وبيّن أحكامه أجمل بيان، وفسّر معانيه أوضح تفسير بقوله وفعله وتقريره صلى الله عليه وسلم .وباعتبار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المبين للقرآن والمبلغ عن ربه؛ فهو بحق أول مفسر له.فجعل الله تعالى سنة رسوله المصطفى صلى الله عليه وسلم القائل:ألا إني أوتيت الكتابَ ومثلَه معه. (19)بياناً للقرآن وتفسيراً له ليكون الرسول الأسوة الحسنة والقدوة الأعلى لأمته في أقواله وأفعاله كما قال تعالى:لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً. (20)

تتبوأ السنة المشرفة منزلة عظيمة ومكانة عالية من كتاب الله العزيز فهي التطبيق العملي لما جاء فيه والتفسير الحيّ لما ورد فيه كما شهدت بذلك أم المؤمنين عائشة الصديقة رضى الله عنها واصفةً أخلاق زوجه الكريم رسول الله صلى الله عليه وسلم:كان خلقه القرآن. (21)

فالسنة النبوية شارحة للقرآن، مبينة لمجمله، مقيدة لمطلقه، مخصصة لعامه، موضحة لمبهمه، مفسرة لمشكله، مفصلة لمختصره، معضدة لمعانيه، كاشفة لغوامضه، مجلية لمقاصده كما جاءت بأحكام لا توجد في كتاب الله ولم ينص عليها فيه وهي لا تخرج عن قواعده وأصوله، ومقاصده وغاياته، فلا يمكن الاستغناء عنها بحال من الأحوال، ولا يجوز إهمالها في وقت من الأوقات، وذلك لأهميتها القصوى في فهم دين الله وتفسير كتابه والعمل به.

نقل شيخ الإسلام عن الإمام الشافعي رحمه الله قوله:كل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن، قال تعالى: إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله. (22) (23)

لما سبق من أهمية السنة النبوية اعتبر العلماء سنة الرسول صلى الله عليه وسلم المصدر الثاني لتفسير كتاب الله تعالى فإذا صح الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تفسير آية فلا يلتفت إلى غيره؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم هو المبين الأول لكتاب الله Y ، قال تعالى:وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون (24)

قال شيخ الإسلام رحمة الله عليه:فإن أعياك ذلك تفسير القرآن بالقرآن،فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له (25) لأنه صلى الله عليه وسلم أعلم الخلق بمقاصد نزول القرآن وتفسيره.

ومن المعلوم بالاضطرار أن الله تعالى لم ينص في كتابه على كل جزء من جزئيات الشريعة، وإنما بيّن أصول الشريعة و أسسها، وذكر ضوابطها وقواعدها، فالرسول صلى الله عليه وسلم هو الذي فسّر الأصول وشرح الأحكام وبين المسائل كبيان مواقيت الصلوات الخمس، وعدد ركعاتها وكيفيتها، وبيان مقادير الزكاة وأوقاتها وأنواعها وأصنافها، وبيان مناسك الحج وغير ذلك مما ورد في القرآن مجملاً وبينته السنة.

قال **النبي**صلى الله عليه وسلم:ألا إني أوتيت الكتابَ ومثلَه معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول:عليكم بهذا القرآن؛ فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه. (26)

قوله صلى الله عليه وسلم:ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه "يحتمل وجهين من المعنى:

أحدهما :أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو وهو السنة مثل ما أعطي من الظاهر المتلو وهو القرآن.

والآخر:أنه أوتي الكتاب وحياً يتلى، وأوتي من البيان، أي: أذن له أن يبين ما في الكتاب، ويعمّ ويخصّ، وأن يزيد عليه فيشرع ما ليس له في الكتاب ذكر، فيكون ذلك في وجوب الحكم ولزوم العمل به، كالظاهر المتلو من القرآن. (27)

ولا شك في وجوب قبول هذين القسمين من التفسير بالمأثور وتعدادِهما من أساسيات المنهج التفسيري الصحيح، أما الأول فلأن الله تعالى هو المنزل وهو أعلم بمراد نفسه من غيره كما قال: ومن أصدق من الله حديثاً (28) وأما الثاني فلأن خير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، ووظيفته البيان والشرح وقال تعالى في حقه: وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى (29)

لما كان النبي صلى الله عليه وسلم مؤيداً بالوحي، وأعلم الناس بمعانيه، ومعصوماً في أمور التبليغ كان لبيانه صلى الله عليه وسلم مزية على غيره؛ إذ هو صواب لا يتطرق إليه الغلط، وحق لا يطرأ عليه الخطأ.ثم إن له من الوضوح والسهولة ما ليس لغيره، فوجب تقديمه، ولزم قبوله.فإذا ثبت عنه تفسير في آية من الآيات فلا قول لأحد مع قوله، ولا رأي لأحد مع قوله صلى الله عليه وسلم.

قال شيخ الإسلام:ومما ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي صلى الله عليه وسلم لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم. (30)

ذكر العلاّمة ابن الوزير بعض النصوص الدالة على وجوب قبول تفسير النبي صلى الله عليه وسلم وبيانه للقرآن، وحكى الإجماع على ذلك، وقال عند بيانه لأنواع التفسير:

النوع الثالث:التفسير النبوي وهو مقبول بالنص والإجماع. (31)

القسم الثالث والرابع :تفسير القرآن بما صح عن الصحابة والتابعين

لقدامتاز العرب بصفاء القريحة وحِدّة الذهن، وقوة الذاكرة، وكان لصحابة النبي صلى الله عليه وسلم النصيب الأوفر والحظّ الأكبر من هذه الصفات السامية. وفي عصرهم وبلغتهم نزل القرآن، وفيهم تكلّم الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فكانوا τ أعرف الناس بمنزلة القرآن وأعلمهم بتفسيره ومقاصده مع تفاوت بينهم في فهم معاني القرآن الكريم وتراكيبه، فلا غرو أن كانوا أحرصهم على حذقه وتحفظه والعمل به؛ فلذا تُعدّ أقوالهم في شرح كلام الله تعالى مصدراً ثالثاً بعد الكتاب والسنة، واشتهر منهم في علم التفسير جماعة كالخلفاء الراشدين وابن عباس وابن مسعود وزيد بن ثابت وأُبي بن كعب وأبي موسى الأشعري وعبد الله بن الزبير τ أجمعين.

فكل ما أخذ عن الصحابة فحسن مقدم لشهودهم التنزيل ونزوله بلغتهم. (32)

وتزداد أهمية الأخذ بتفسير الصحابة في كل عصر ومصر قد كثرت فيه البدع، وقلّ العلم، وفسدت الأفهام، وهجرت السنة، وتنوعت الانحرافات، واعوجت المناهج، وانعرجت المدارك.

نقل الحافظ ابن القيم كلاماً رائعاً عن الإمام الشافعي في بيان فضل علم الصحابة ومعرفتهم بالكتاب والسنة، والتمسك بأقوالهم، حيث قال رحمه الله:

وقد أثنى الله تبارك وتعالى على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في القرآن والتوراة والإنجيل، وسبق لهم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفضل ما ليس لأحد بعدهم ..أدّوا إلينا سُنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشاهدوه والوحي ينزل عليه فعلموا ما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم عاماً وخاصّاً وعزماً وإرشاداً، وعرفوا من سنته ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد ووَرَعٍ وعقل وأمر استدرك به علم واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد، وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا ...وهكذا نقول، ولم نخرج عن أقاويلهم، وإن قال أحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله .(33)

وجعل ما خالف قول الصحابي بدعة قائلاً :

البدعة ما خالف كتاباً أو سنة أو أثراً عن بعض أصحاب رسول صلى الله عليه وسلم (34)

قال الحاكم في المستدرك: (35) إن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل له حكم المرفوع.

كلامه هنا على الإطلاق، وقيّده هو وبعض العلماء الآخرين بما كان في بيان سبب النزول ونحوه مما لا مجال للرأي فيه؛ وإلا فهو من الموقوف (36)

ومراد قول الحاكم أنه في حكمه في الاستدلال به والاحتجاج، لا أنه إذا قال الصحابي في الآية قولاً فلنا أن نقول: هذا القول قول رسول الله ρ، أو قال رسول الله .ρ

وله وجه آخر، وهو أن يكون في حكم المرفوع بمعنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بيّن لهم معاني القرآن وفسّره لهم [37]

ووجهة نظر هذا الكلام أن الصحابة ψ قد شاهدوا الوحي والتنزيل، وعرفوا وعاينوا من أسباب النزول ما يكشف لهم النقاب عن معاني الكتاب.ولهم من سلامة فطرتهم، وصفاء نفوسهم، وعلوّ كعبهم في الفصاحة والبيان، ما يمكنهم من الفهم الصحيح لكلام الله، وما يجعلهم يوقنون بمراده من تنزيله وهداه [38]

وقد نصّ الإمام أبو يعلى على وجوب التمسك بتفسير الصحابة حيث قال:أما تفسير الصحابة فيجب الرجوع إليه.وهذا ظاهر كلام أحمد رحمه الله في مواضع من كتاب طاعة الرسول [39] صلّى الله عليه وسلم-،

...والوجه فيه أنهم شاهدوا التنزيل، وحضروا التأويل، فعرفوا ذلك، ولهذا جعلنا قولهم حجة [40]

وأما ما ينقل عن التابعين ففيه خلاف بين العلماء والذي عليه الجمهور أنه من التفسير بالمأثور؛ لأنهم تلقوه من الصحابة غالباً.

قرّر الحافظ ابن رجب الحنبلي أن أفضل العلوم في التفسير هو ما أُثر من الصحابة والتابعين، حيث قال:

فأفضل العلوم في تفسير القرآن، ومعاني الحديث، والكلام في الحلال والحرام ما كان مأثوراً عن الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى أن ينتهي إلى زمن أئمة الإسلام المشهورين المقتدى بهم [41]

وفي هذا المقام يقول شيخ الإسلام: وحينئذ إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة ؛ فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرآن والأحوال التي اختصوا بها ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين [42]

وقال:إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين [43]

وعدّ شيخ الإسلام رحمه الله العدولَ عن تفسير الصحابة والتابعين عن منهجهم، من الخطأ بل من البدعة حيث قال:

فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول، وجاء قوم فسروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه، وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان، صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا.

وفي الجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً في ذلك، بل مبتدعاً وإن كان مجتهداً مغفوراً له خطؤه، فالمقصود بيان طرق العلم وأدلته، وطرق الصواب.ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم، فمن خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعاً[44]

وقال في موضع آخر بعد أن تكلم عن بعض تفاسير الصوفية البعيدة عن منهج السلف الصالح:

وقد تبين بذلك أن من فسر القرآن أو الحديث، وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله، محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام[45]

وسببُ تبوء الصحابة والتابعين تلك المكانة السامية المرموقة في العلم والدين، هو استغناءهم بما جاء في الكتاب والسنة، كما بيّن ذلك شيخ الإسلام مشيراً إلى منهجهم في التفسير وفهم الدين فقال رحمه الله:

كان من أعظم ما أنعم الله به عليهم اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من أعظم الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن لا برأيه، ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجده [46]

وأشار إلى سبب وقوع أهل البدع في تأويلات باطلة للنصوص الشرعية، والأصلِ الذي جعلهم بعيدين عن منهج الكتاب والسنة،بقوله:

الإعراض عن فهم كتاب الله تعالى كما فهمه الصحابة والتابعون، ومعارضة ما دل عليه بما يناقضه [47]

وقد بيّن العلاّمة ابن أبي العز الحنفي أهمية تفسير الصحابة والتابعين قائلاً ومتسائلاً: وكيف يتكلم في أصول الدين من لا يتلقاه من الكتاب والسنة، وإنما يتلقاه من قول فلان! وإذا زعم أنه يأخذه من كتاب الله لا يتلقى تفسير كتاب الله من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ولا ينظر فيها، ولا فيما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، المنقول إلينا عن الثقات النقلة، الذين تخيرهم النُّقاد، فإنهم لم ينقلوا نظم القرآن وحده، بل نقلوا نظمه ومعناه، ولا كانوا يتعلمون القرآن كما يتعلم الصبيان، بل يتعلمونه بمعانيه.ومن لا يسلك سبيلهم، فإنما يتكلم برأيه، ومن يتكلم برأيه، وما يظنه دينَ الله ولم يتلقَّ ذلك من الكتاب والسنة، فهو مأثوم وإن أصاب، ومن أخذ من الكتاب والسنة، فهو مأجور وإن أخطأ، لكن إن أصاب يُضاعف أجره[48]

ومما تقدم بدت لنا المنزلة الرفيعة والقيمة العلمية لتفسير الصحابة والتابعين، فهو أقرب وأصح الأقوال بعد الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وهذا المنهج الذي ننشده ليس وليد عصرنا الحاضر، بل هو مسبوق به من قبل فحول الصحابة، روى الإمام الدارمي في سننه [49]بسند صحيح عن سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي يزيد، قال: كان ابن عباس إذا

سئل عن الأمر فكان في القرآن أخبر به، وإن لم يكن في القرآن وكان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر به، فإن لم يكن فعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فإن لم يكن قال فيه برأيه.

القيمة العلمية لتفسير الصحابة:

ومن أهم العوامل التي بوأت الصحابة تلك المكانة السامية المرموقة ما تلقوا عن النبي صلى الله عليه وسلم من الهدي والمنهج النبوي في التفسير، وقد ساعد على ذلك فصاحتهم وبلاغتهم بأساليب اللغة العربية، ونزول القرآن منجماً وما نزل من القرآن فيهم.

وأيضاً تتضح القيمة العلمية لتفسير الصحابة من الأمور التالية:

1- العلم باللغة العربية.

2– صفاء القريحة وسلامة الفطرة.

3– فهم مقاصد نزول القرآن الكريم.

4– السلامة من التأويل الفاسد في تفسير نصوص الأسماء والصفات.

5– ما ورد عن الصحابة في أسباب النزول فإن له حكم الرفع عند الجمهور.

6– ورعهم وتحريهم في تفسير كلام الله تعالى، فلا يتكلمون فيما لا يعلمون.

7- الوقوف على تفسير الصحابة يزيل ما يعتقد بأنه مشكل.

مصادر التفسير بالمأثور:

1– القرآن الكريم.

2 كتب التفسير :

وهي على صنفين:

الصنف الأول :

المصادر الأصلية، وهي عبارة عن الكتب التفسيرية المسندة، أشهرها ما يلي:

تفسير سفيان الثوري (ت 161هـ).

تفسير إسحاق بن راهويه (ت 238هـ).

تفسير عبد بن حميد الكشي (ت 240هـ).

تفسير الإمام أحمد بن حنبل(ت 241هـ).

التفسير الكبير للإمام البخاري صاحب الصحيح (ت 256هـ).

تفسير القاضي أبي محمد إسحاق البستي (ت 307هـ).

تفسير ابن جرير الطبري (ت 310هـ).

تفسير ابن المنذر النيسابوري (ت .318هـ)

تفسير ابن أبي حاتم الرازي (ت . 327هـ)

وغيرها من التفاسير الموسوعية المسندة، منها ما هو مفقود، ومنها ما هو مخطوط،[50] ومنها ما هو مطبوع.

الصنف الثاني :

المصادر الثانوية، وهي الكتب التفسيرية غير المسندة.

كتفسير القرطبي (ت 671هـ)

وتفسير ابن كثير (ت 774هـ).

والدر المنثور للسيوطي (ت 911هـ).

وتفسير القاسمي (ت 1332هـ).

وغيرها من الكتب التي تساعد على الرجوع إلى المصادر الأصلية المسندة.

2–كتب الحديث التي بُوّب لها بعنوان كتاب التفسير :

وهي كالتالي:

الصحيحان للشيخين البخاري ومسلم، والصحاح الأخرى، كصحيح ابن حبان، وصحيح ابن خزيمة، والمستدرك على الصحيحين للحاكم وملحقاته، وموطأ الإمام مالك، والسنن للدارمي، والسنن الأربعة، ومجمع الزوائد للهيثمي، وأغلبها قد خُدمت ونُقدت من المحدثين النقاد المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين المعتبرين، فنستطيع أن نستفيد من أقوالهم في الحكم على الحديث من حيث الصحة والضعف.

فإن صح الحديث في تفسير آية من الآيات فسرناها به، وإن لم يصح فلا يجوز ذكره إلا على سبيل بيان ضعفه، وانتقاء الأحاديث والآثار المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابهτ يعتبر من تأصيل المنهج التفسيري الذي سار عليه السلف الصالح.

صنّف الإمام المحدث المفسر ابن أبي حاتم الرازي موسوعته في الجرح والتعديل من أجل بيان الصحيح الثابت من التفسير ومن سنن البشير النذير صلى الله عليه وسلم التي تفسر القرآن وتبينه، ورأى أن التمييز بين الصحيح والسقيم عمل واجب في باب الرواية، فقال رحمه الله:

"فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من جهة النقل والرواية وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة" [51]

وذكر منهج الانتقاء والغربلة لمعرفة الصحيح من السقيم و طريقة الاختيار والانتخال لأخذ السليم من العليل بقوله:

"فإن قيل كيف السبيل إلى معرفة ما ذكرت من معاني كتاب الله Y ومعالم دينه؟ قيل:بالآثار الصحيحة عن رسول الله ρ وعن أصحابه النجباء الألباء الذين شهدوا التنزيل، وعرفوا التأويلψ

فإن قيل :فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة ؟ قيل:بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله Y بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة، في كل دهر وزمان. (52)

هذا وصلي الله على نبينا محمد على آله و صحبه وسلم تسليما كثيرا .

حواشي وتعليقات

1 – المقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص 50، تح: محمود نصار، الناشر: مكتبة التراث الإسلامي بمصر، ومجموع الفتاوى (374/13)، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد، ط: 1416هـ، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

2 – مناهل العرفان للزرقاني 14/2بتصرف يسير، محمد عبد العظيم، تح: أحمد شمس الدين، ط: الأولى 1409هـ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.

3 – مباحث في علوم القرآن لمناع القطان ص:35، ط: السادسة والعشرون 1415هـ، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت.

4 – اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر لفهد بن عبد الرحمن الرومي 519/2، 520، ط: الأولى 1407هـ – 1986م، الناشر: طبع بإذن رئاسة إدارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد في المملكة العربية السعودية.

5 – الإتقان في علوم القران للسيوطي 513/2، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر تح: محمد شريف سكر، ومصطفى القصاص، ط: الأولى 1407هـ، الناشر: دار إحياء العلوم بيروت.

6 – ايضاَ.

7 – سورة الحجر:9.

8 – سورة القيامة:17–19.

9 – سورة هود من الآية:1.

10 – سورة فصلت:3.

11 – سورة البقرة: 219.

12 – ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير :ص93.

13 – أضواء البيان للشنقيطي 5/1، الشيخ محمد الأمين الجنكي ط: 1408هـ، الناشر: مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

14 – قواعد التفسير للسبت 295/1 بتصرف، الدكتور خالد عثمان، ط: الأولى 1417هـ، الناشر: دار ابن عثمان.

15 – معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي 273/1، ط: الأولى 1408هـ – 1988م، دار الكتب العلمية بيروت.

16 – قواعد الترجيح عند المفسرين للحربي320/1–322 باختصار، حسين بن علي بن حسين الحربي، ط: الأولى 1417هـ – 1996م، الناشر: دار القاسم بالرياض.

17 – سورة المائدة:67.

18 – سورة النحل :64.

19 – مسند أحمد بن حنبل 7131/4، الإمام أحمد بن حنبل، تح: الشيخ أحمد شاكر، ط: 1375هـ ، دار المعارف بمصر، سنن أبي داود: رقم 4604، سليمان بن أشعث السجستاني ، إعداد: عزت الدعاس وعادل السيد، ط: الأولى 1388هـ، دار الحديث بالقاهرة.

20 – سورة الأحزاب: 21.

21 – أخرجه مسلم في صحيحه: 513/1، –كتاب صلاة المسافرين وقصرها – باب جامع صلاة الليل، ومن نام عنه أو مرض رقم 139. بلفظ "فإن خلق نبي الله كان القرآن". لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: 1403هـ، دار الفكر بيروت.

22 – سورة النساء: 105.

23 – المقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص:93، وذكره السيوطي في الإتقان: 497/2، والتحبير في علم التفسير للسيوطي ص: 323، تح: عبد القادر أبو فتحي، ط: 1406هـ، الناشر: دار المنار بالقاهرة، وللاستزادة انظر: الرسالة للإمام الشافعي ص: 79–104، حيث ذكر فيها مكانة السنة في الشرع، وعلاقتها مع القرآن الكريم.

24 – سورة النحل:44.

25 – مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص: 93.

26 – أخرجه من حديث المقدام بن معديكرب الكندي الإمام أحمد في المسند:131/4– 132، وأبوداود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السنة:10/5،برقم:4604، و اللفظ له.

27 – معالم السنن في ذيل سنن أبي داود:10/5 للخطابي، أبي سليمان بن احمد بن محمد، ط: الأولى 1394هـ، الناشر: دار الحديث بيروت، و مقدمة الإمام القرطبي لتفسيره : 29/1، دراسة وتحقيق: محمد طلحة بلال منيار، ط: الأولى 1418هـ، الناشر: دار ابن حزم بيروت.

28 – سورة النساء: 87.

29 – سورة النجم: 4–5

30 – مجموع الفتاوى:286/7.

31 – إيثار الحق على الخلق لابن الوزيرص:152، أبي عبد الله، محمد بن مرتضى اليماني، ط: الثانية 1407هـ، دار الكتب العلمية بيروت.

32 – مقدمة تفسير القرطبي:27/1.

33 – إعلام الموقعين لابن قيم الجوزي80/1، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: الأولى 1376هـ، الناشر: مطبعة السعادة بالقاهرة.

34 – المصر السابق الأول، للاستزاد الرسالة:ص :596–597.

35 – المستدرك علي الصحيحين للحاكم27/1، 28، 123، أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري مع تلخيص الذهبي، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، دار الفكر. وانظر:معرفة علوم الحديث :ص: 20، تح: السيد معظم حسين،

ط: الثانية 1397هـ – 1997م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، والإتقان:497-505.

36 – يراجع: معرفة علوم الحديث للحاكم:19-20.

37 – إعلام الموقعين لابن قيم الجوزي 153/4.

38 – مناهل العرفان للزرقاني 16/2.

39 – ذكره ابن النديم في فهرسته ضمن مؤلفات الإمام أحمد: ص: 285.

40 – أصول الفقه لأبي يعلى الموصلي 721/3-724،

41 – فضل علم السلف على علم الخلف لابن رجب الحنبلي ص: 100-101، تح: مروان العطية، ط: الأولى 1409هـ، الناشر: دار الهجرة دمشق بيروت.

42 – المقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص: 96.

43 – المصدر السابق:100.

44 – المقدمة في أصول التفسير:ص: 122-125، مع شرح الشيخ العثمين . وانظره في مجموع الفتاوى:361/13-362.

45 – مجموع الفتاوى:243/13.

46 – رسالة الفرقان بين الحق و الباطل، ضمن مجموعة الرسائل الكبرى: 20/1-19.

47 – درء التعارض لابن تيمية 383/5، تح: الدكتور محمد رشاد سالم، ط: الأولى 1399هـ، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

48 – شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز221/1، تح: الدكتورين، عبد الله بن عبد المحسن التركي والشيخ شعيب الأرناؤوط، تح: الشيخ الألباني، ص: 212. ط: الخامسة 1399هـ، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت. بتخريج الشيخ الألباني.

49 – باب الفتيا وما فيه من شدة:71/1، برقم:166. وانظر الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر 325/2، الحافظ، أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض ط: الأولى 1415هـ ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.

50 – للاطلاع على هذين القسمين من الكتب المذكورة وغيرها يراجع: مقدمة التفسير الصحيح: 16/1-30، للدكتور حكمت بشير ياسين، ط: الأولى 1420، الناشر: دار المآثر بالمدينة النبوية.

51 – تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم لرازي ص: 5، أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ط: الأولى 1271 هـ 1952 م، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند.

52 – المصدرالسابق.